البعد الاقتصادي والسياسي في سياسة الحكومة البريطانية سنة 1956 في ضوء وثائق السفارة العراقية في لندن

أ.م.د شيماء طالب عبدالله*

الملخص:

تأتي أهمية الوثائق ضمن شروط الدقة والحيادية في توثيق الحدث أيً كان، ومن هنا عُدّت الدراسات التاريخية التي تشتمل على وثائق في عرض الاحداث التاريخية من الدراسات المهمه والتي يعتمد عليها في تحليل وفهم مجريات الحياة السياسية والاقتصادية.

جاءت مادة البحث في عرض وثائق السفارة العراقية في بريطانيا وتقاريرها ومخاطباتها عام 1956 تحديدا مع وزارة الخارجية العراقية ، ومنها نستشف الرؤية السياسية للحكومة البريطانية وطبيعة تعاملها مع الاحزاب والمعارضة على حد سواء ، والاجراءات المتخذة لمواجهة الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد وعلاقاتها مع أصحاب رؤوس الاموال ومالكي المعامل والمصانع في بريطانيا ، وفي جانب العلاقات الخارجية ، تعرض الوثائق مشاركة بريطانيا في محادثات نزع السلاح والحد منه في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، والمباحثات مع المانيا وفهم الواقع الاوروبي الجديد ومحاولة الحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي حينها ، كما تتطرق تلك الوثائق الى الموقف من (دولة اسرائيل) الجديدة في فلسطين ومخططاتها للهيمنة على النفط العربي وأستخدامه في تهيئة قواتها العسكرية وتحركات اليهود في الدول الاوروبية لضمان المساندة اليهودية للحكومة الاسرائيلية في فلسطين.

وهكذا ومن خلال تحليل وعرض الوثائق يمكن تحديد الخطوط العامة للسياسة الدولية العالمية، وارتباط ذلك بمنطقة الشرق الاوسط والدول العربية ، ومعرفة سبب المنافسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والامريكية لدول المنطقة ومحاولة إيجاد السبل لمواجهة تلك المخاطر من خلال تشكيل الهيئات السياسية أو المؤتمرات الاقتصادية أو التحالفات الدولية الثنائية أو الثلاثية وغيرها.

Abctreact:

The documents are an essential pillar of writing history and writing it down for any researcher in this field, whether it is written, visual, audio or other, and the importance of the documents comes within the conditions of accuracy and impartiality in documenting the event whatever, and from here it is considered historical studies that include documents in

* الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم التاريخ ، www.uomustansiriyah.edu.iq

presenting historical events It is a discreet and reliable study on analyzing and understanding the political and economic life.

The research material came in presenting the documents of the Iraqi embassy in Britain and its reports and correspondence in 1956 specifically with the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, including exploring the political vision of the British government and the nature of its dealings with parties and opposition alike, and the measures taken to confront the economic crisis the country is going through and its relations with capital owners and owners Factories and factories in Britain, and on the side of foreign relations, documents show Britain's participation in disarmament and limitation talks in the post-World War II period, discussions with Germany and an understanding of the new European reality and an attempt to Limit the influence of the Soviet Union then, as those documents addressed to the position of the (State of Israel), new in Palestine and its plans to dominate the Arab oil and its use in the creation of its military forces and the movements of Jews in European countries to ensure Jewish support for the Israeli government in Palestine.

المقدمة:

إرتبطت دراسة التاريخ وتدوين الاحداث التاريخية بأعتمادها على الوثائق ركنا أساسيا لايمكن أغفاله من أركان التأليف والكتابة والتدوين، من هذا المنطلق تأتي أهمية أختيار هذا الموضوع في ربط الوثائق بمختلف أنواعها مع كتابة الاحداث التاريخية للشعوب والافراد على حد سواء.

عُني البحث بعرض وثائق السفارة العراقية في بريطانيا وما تحويه تلك الوثائق من تقارير سياسية واقتصادية وأخبار متفرقة دورية ترسل الى وزارة الخارجية العراقية ، فضمت في جنباتها الكثير من الحقائق التاريخية والمناقشات والمباحثات الدولية والاحصاءات الدقيقة وقرارات الوزارات المرتبطة بالحكومة البريطانية، وقد شمل البحث دراسة وثائق عام 1956 حصرا كنموذج لأهمية الوثائق للدارسين والباحثين في التاريخ.

إستعرضت وثائق السفارة العراقية الاحداث المحلية والدولية لبريطانيا حسب الاشهر، فكان التركيز على خطط الحكومة البريطانية لمواجهة الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد وكيف تعاملت مع أصحاب الشركات في تخفيض أجور العمال وتسريح أعداد منهم، وفرض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات وتحديد كمية المردود المالي للحكومة ومقارنتها مع العام السابق لتلك الاجراءات.

سلطت تلك الوثائق الضوء على مباحثات نزع السلاح في دول أوروبا ، وتحديد كمية وأعداد الموجود منها وتحديد أعداد الجيوش والاقتراحات الدولية لتنظيم وضبط تلك العملية بعد الحرب العالمية وما أفرزته من سباق للتسلح فيما بينها ، كما تطرقت الوثائق وفي أكثر من مناسبة الى علاقات الكيان الصهيوني في فلسطين مع يهود بريطانيا والحكومة البريطانية ومحاولة كسب الرأي العام البريطاني الى جانبهم وغض الطرف عن التجاوزات المستمرة على الشعب والارض الفلسطينية.

أهمية الوثيقة في الكتابة التاريخية:

إن علم الوثائق من العلوم الأساسية لدراسة التاريخ ،والوثائق في المعنى تدل على كل الاصول التي تحتوي على معلومات تاريخية دون أن ينحصر ذلك فيما دوّن منها على الورق ، ولكنها في المعنى الدقيق الذي إصطلح عليه الباحثون في التاريخ هي ((الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية ، مثل الاوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة ، أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة))[1] ، ولذلك على دارس التاريخ أن يتعلم الاسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يعنيه[2].

لكي نبرهن عن أهمية الوثائق التاريخية في تسجيل الاحداث التاريخية ، سنعرض وثائق السفارة العراقية في لندن، والتي دونت أغلب التغيرات السياسية والاقتصادية في بريطانيا[3] عموماً وعلاقتها مع أوجه الحياة الداخلية للممكلة من جهة، والظروف السياسية والاقتصادية مع الدول الاجنبية من جهة اخرى.

الاوضاع الاقتصادية البريطانية عام 1956:

يقيم الوضع الاقتصادي البريطاني والاوربي بشكل عام من خلال أبرز ماورد في تقارير سفارة العراق في بريطانيا والمرسلة الى وزارة الخارجية العراقية بشكل دوري، وعرض المستجدات على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وأرتباط ذلك بمصالحها في مستعمراتها بشكل عام ومصالحها في الدول العربية بشكل خاص. ولفهم الواقع الاقتصادي والسياسي لبريطانيا تلك السنة لابد من عرض خلفية مختصرة لما آلت اليه المتغيرات العالمية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، فأثناء الحرب العالمية الثانية نرى إن كثير من أراضي الامبراطورية هددت أو فقدت مؤقتا على الرغم من كونها على الجانب المنتصر، لكن الامبراطورية لم تتعافى من التحولات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب، ودخلت في فترة تراجع نهائي إذ كانت الهند أول وأكبر منطقة تم فصلها [4]. ففي سنة 1947 وصلت الهند الى نيل إستقلالها الوطني بعد نضال الماهاتما غاندي (Gandhi)، ثم الضربة التي وجهت الى المصالح البريطانية بتسليم مستعمرة هونغ كونغ للسيادة الصينية [5].

إن بريطانيا وإثناء إنسحابها من الهند وسيلان وماليزيا ، حاولت أن تعزز مواقعها في الشرق الاوسط ، أكد ذلك أنتوني إيدن(1955-1957)(Anthony Eden) بقوله ((إن الدفاع عن منطقة شرق حوض المتوسط هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للأمبراطورية

البريطانية))، وكان بلفور قد أعطى قبل ذلك وعده لليهود في فلسطين في منظور زرع ركيزة لتوجهات بلاده للمنطقة.[6]

تأسيسا على ماسبق جاءت محاولة معالجة الازمة الاقتصادية[7] التي تمر بها بريطانيا بأجتماع رئيس الوزراء أنتوني إيدن بممثلي الصناعات المهمة لتوضيح سياسية حكومته من أجل التكاتف لضرورة إستقرار الاسعار في المملكة ، وقرار لجنتي القوة الكهربائية المركزية والفحم بعدم أجراء أية زيادة لمدة إثنتي عشر شهراً ، وكذلك فعلت لجان المواصلات البريطانية والغاز والقوة الكهربائية لشمال أسكتلندا [8].

من جانبها خطت الحكومة خطوة أخرى لمحاربة الازمة الاقتصادية بتقليل نفقاتها العامة ، إذا أعلن وزير الخزانة البريطاني قراره بتوفير مبلغ (76) مليون باوند في عام 1956 وذلك بتخفيض النفقات العسكرية (50) مليون باوند ، ومبلغ (25,500,000) مليون باوند من النفقات المدنية ، إضافة الى فرض زيادة في الرسوم المفروضة على كل من وجبات الطعام المدرسية ورسوم جوازات السفر والسياقة ورسوم بعض المحاكم [9].

أما شركة ستاندرد للسيارات (Standard Motors) ، فقد عملت بسبب إستبدال مكائنها في معمل التركتر العائد لها بمكائن أخرى حديثة ، ولعدم قدرتها على تصريف سياراتها كما كان مؤمل ، عملت الى إتخاذ قرار إستغناء عن (2640) من مستخدميها ، فاجتمعت النقابات التسع المهنية للتداول في قرار الشركة وعرض إقتراحان .

الاول: الحث على إعلان الاضراب إحتجاجاً على قرار الشركة.

الثاني: الطلب الى وزراة العمل للدعوة لاجتماع يضم النقابات والشركة بغية إفساح المجال للتفاهم[10].

شخصت فترة الازمة الاقتصادية البريطانية وقرارات الحكومة وأصحاب الشركات، ومن ثم نشاطات النقابات العمالية تجاه سياسة التقشف وتسريح العمال التي تتبعها الشركات المهمة في المملكة بدراسة أسبابها ونتائجها، فالازمة هي أضطراب فجائي في التوازن الاقتصادي ولها أعراض وعلامات واضحة ، فبعض الازمات يقتصر على بلد واحد وبعضها وبائي أنتقل في أنحاء العالم كمرض الكوليرا، فأول مايشر الى نشوئها تناوبها من حالة الصعود الى الهبوط، فوفرة الانتاج التي تنشأ من تقدم الصناعات الكبرى وقلة الاستهلاك التي تأتي من قلة ثروات المستهلكين وزيادة الرأسمالية وهي أخطر من زيادة الانتاج ، تأتي نتيجة عوامل محددة وواضحة منها:

1. إرتفاع الاسعار الذي يدل على نشاط الاستهلاك.
2. إرتفاع قيمة الضمانات القابلة للتحويل وبالاخص الاسهم والسندات.
3. إرتفاع في الاجور الذي يشير الى نشاط سوق العمل.

لكن سرعان ماتغيرت تلك الظروف الى التدهور في الاسعار الذي يدل على عجز الاستهلاك وإنخفاض في قيمة الضمانات الذي يأتي من تدهور الارباح والحصص، كما إن التدهور في الاجور دل على شلل الانتاج ووقف طلب العمال وإحتمالية البطالة.[11]

فعلى سبيل المثال أعلن إتحاد السيارات البريطانية قراره بالاستغناء عن (6000) عامل وقرار تحديد ساعات العمل بحق الآخرين ، وبرر الاتحاد قراره هذا ببيان صارد

في إن الظروف الحالية الداخلية والخارجية تفرض إتخاد مثل هذه الخطوة ، فزيادة ضريبة الشراء وزيادة القيود المفروضه على البيع وزيادة تكاليف الفحم والغاز والكهرباء وما يتبعها من زيادة الاجور وتكاليف الانتاج ، سببت تخفيض الطلب وقللت تصريف السيارات في الداخل . بمقابل ذلك واجه العمال هذه القرارات بالتهبؤ لأعلان الاضراب العام عن العمل [11].

أهتمت نقابات العمال من جانبها بشؤون العمال الاجتماعية والعقلية والمادية ، واصبحت منذ تأسيسها في القرن الثامن عشر مؤسسات قوية ذات نظام محكم وتاريخ في الدفاع عن حقوقهم ، فكان الاعتدال رائدها ، ولذلك كان الرأي العام دائماً مؤيداً لبقائها وزيادة نموها ، إلا إن الحكمة السياسية ، وبعد النظر قضت على الحكومات البريطانية المختلفة أن تعالج مشاكل العمال ، لا عن طريق التشريع المقيد لحريتهم لمنع بتطرفهم ، ولكن عن طريق التشريع الاجتماعي الذي يكفل لهم الراحة والطمأنينة ، ولم تنتظر الحكومة البريطانية أن يثور العمال لتبدأ الاصلاح ، بل كانت تبدأ به كخطوة سباقة للأحداث [12].

وفيما يخص التدابير المالية للحكومية الخارجية والداخلية ، كشفن وثائق السفارة العراقية في لندن عن قيام بريطانيا بالتفاوض مع شركة تكساس الامريكية لمناقشة عرض الشركة لشراء أسهم بريطانيا في (شركة نفط ترنيداد) بمبلغ (63) مليون باون ، وجزيرة ترنيداد بالأصل مستعمرة بريطانية وهي ثاني جزيرة من حيث المساحة ضمن جزر الهند الغربية ، وتأتي بالدرجة الثالثة في إنتاج النفط الخام ضمن دول الكومنولث [13] ، وقد أجازت الحكومة البريطانية هذه الصفقة بما فيها من كسب إقتصادي لها بغية زيادة إحتياطي الذهب والدولار وزيادة النفع للجزيرة ذاتها ، كما إنها تتماشى مع سياسة بريطانيا في أعادة الاستثمار في منطقة الدولار [14] على ماكان عليه قبل الحرب ، وقد كانت هذه الاجازة مقرونة بضمانات مطمئنة لحكومة ترنيداد ولمصالح بريطانيا ، وقد تلخصت بمايلي:

أن تكون تدابير العرض الى الاسواق مرضية للحكومة البريطانية ووجوب دفع ثمن النفط في منطقة الاسترليني بالاسترليني .

أن تدار عمليات الانتاج والتصفية من قبل شركة مسجلة في ترنيداد.

تقديم التأكيدات بشأن قيام مصفى النفط بأعماله على نطاق واسع .

أن لايكون هناك تميز عنصري، ووجوب معاملة جميع المستخدمين الموجودين معاملة مرضية [15].

وحين ترتبط السياسة بالاقتصاد ، نجد تقرير السفارة العراقية في بريطانيا يذكر جانباً مهماً وهو إقتراح مخصصات أعضاء مجلس العموم البريطاني [16] ، إذ لم يلق إقتراح رئيس حزبي العمال والاحرار البريطانيين بشأن زيادة مخصصات أعضاء المجلس تأييداً من قبل رئيس الوزراء، وقد تضمن الاقتراح تأليف لجنة قوامها أعضاء من غير مجلس العموم البريطاني لتقديم توصيات بشأن مخصصات أعضاء مجلس العموم ، وقد إتخذ قرار رئيس الحزبين المذكورين كحل إتفاقي لمشكلة زيادة المخصصات ، وذلك بالنظر لرفض الحكومة إتباع توصيات اللجنة البرلمانية بزيادة (500) باون ، وعلل رئيس الوزراء البريطاني رفضه هذا في رسالة وجهها لرئيسي

الحزبين بمواجهة الحالة الاقتصادية الحاضرة ، وأن هذه الزيادة تتنافى مع سياسة الحكومة في وقف الزيادات ووعد بأنتهاز أقرب فرصة مناسبة للنظر في هذا الطلب مع رئيس الحزبين دون الحاجة الى الاحالة للجنة مستقلة . وقد أحدث هذا الرفض إستياء المعارضة التي علقت عليها بأنها مخيبة للآمال وإن الحجج الواردة فيها غير مقنعة [17].

وإستكمالاً لأجراءات الحكومة البريطانية لمواجهة الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، تعرض تقارير السفارة العراقية خطاب وزير المالية البريطاني في شهر أيار من عام 1956 ، شرح فيه خطورة الحالة الاقتصادية والاضرار المتأتية من إرتفاع الاسعار وحراجة موقف بريطانيا المنافس في الاسواق الدولية ، وأوضح الوزير في خطابة إن القوة الاستهلاكية الداخلية الناجمة عن حركة الاستثمار والمستوى المالي لنشاط الاعمال التجارية بصورة عامة قللت الواردات وجرد سوق الصادرات من مواردها وأفقدت بريطانيا الفرصة للمحافظة على مركزها في الاسواق الدولية [18].

تلقي وثائق وزارة الخارجية العراقية الضوء على تفاصيل الوضع الاقتصادي العام وإتجاهات السياسة البريطانية الخارجية أو الداخلية لمواجهة تلك الظروف ، وطبيعة تعاملها مع مستعمراتها أو مع دول الكومنولث أو الدول التي تربطها معها علاقات تجارية أو اقتصادية أو إستغلال دول الشرق الاوسط والشرق الادنى التي تمتلك موارد إقتصادية ومواد أولية غير مستغلة، فتختلف الحجج الكثيرة للتدخل المباشر وإستغلالها لصالحها ، والامثلة على ذلك كثيرة ومتعددة

كتبت السفارة العراقية في لندن من خلال تقاريرها إرتفاع إجور النداءات التلفونية والبريد من خلال إعلان وزير البريد في مجلس العموم البريطاني زيادة أسعار النداءات التلفونية وإجور البريد نافذة المفعول بحق الاولى إعتبار من 1956/7/1 عدا النداءات التي تقع من صناديق التلفون والتي ستصيبها الزيادة من 1957/1/1 ، ونافذة في حق الثانية إعتباراً من 1956/6/1 عدا الرزم البريدية ، وسوف لاتشمل الزيادة الحوالات البريدية والاجور لما وراء البحار والبطاقات البريدية والرسائل العادية [19].

نتيجة لما سبق أعلنت المعارضة سخطها لهذه الزيادة موضحة إن عبئها لم يوزع توزيعاً عادلاً ، وأشارت في الوقت نفسه الى التردي الذي أصاب إدارة البريد ، فقدمت هيئة تحكيم النقابات تقريراً الى وزير المواصلات طلبت فيه ضرورة إستجابة طلب الزيادة المصدقة من قبل لجنة المواصلات البريطانية وعللت توصيتها هذه بأن الحقائق التاريخية والمشاريع المالية للجنة تقتضي بأن تمكن اللجنة من إتخاذ كل الوسائل الممكنة لوقف الاضطراب في وضعها المالي والزيادات المطلوبة ضرورية لتحسين الحالة العامة للعمال [20].

قابلت الحكومة البريطانية تلك المطالبات برفع أسعار جميع أصناف الفحم بنسبة 8%وبمعدل 6 شلن للطن و6 شلن و8 بنس لفحم الدور ،وذلك إعتباراً من 1956/7/1 ،وقد إتخذت الحكومة البريطانية هذا الاجراء رغبةً منها لتقليل المجموع المتراكم للعجز البالغ تقريباً 37 مليون باون، وقد أحدثت هذه الزيادة أثراً كبيراً على المصانع التي تستخدم الفحم بالاضافة الى السكان بشكل عام [21].

وفي تقرير شهر نيسان لعام 1956 عن الوضع الاقتصادي في المملكة المتحدة المرسل الى وزارة الخارجية العراقية، أوضح إن تقديم الميزانية يعتبر من أهم الحوادث

التي يتميز بها هذا الشهر عن غيره من الاشهر ، وقد وصف السيد هارولد مكميلان [22] وزير المالية البريطاني ميزانيته لهذه السنة بأنها ميزانية توفير وإدخار وتلخصت أهم النقاط التي إحتوتها هذه الميزانية :

إصدار سندات قرض (لاتعطي ربحاً) بقيمة باوند واحد لكل سند وذلك في أوائل العام التالي 1957، تكون خاضعة ليانصيب يسحب مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ويعطي جوائز نقدية لاتخضع لضريبة الدخل ولاتزيد في مجموعها على الالف باوند ، ويحدد عدد السنوات بأن لاتزيد عن (250) لكل شخص عند الابتداء ،وبأستطاعته حامل السند أن يسترد قيمة سنده بتقديم طلب بذلك.

القيام بأصدار وثائق إدخار وذلك بتاريخ 1956/8/1 بقيمة 15 شلن للوثيقة الواحدة ترتفع قيمتها الى باوند واحد بعد مضي سبع سنوات على إصدارها مع تحديد عددها بأن لاتزيد على 600 وثيقة لكل شخص [23].

الضرائب المباشرة ، زيادة سعر الضريبة المفروضة على الارباح المدورة بمعدل $\frac{1}{2}$ 2% وجعلها 3% وعلى الارباح غير المدورة بمعدل $\frac{1}{2}$ أي يجعلها 3 %.

زيادة معدل السماحات القانونية لغرض الاعفاء من ضريبة الدخل بمعدل 2 شلن إسبوعياً على ثالث طفل وعلى مايزيد على ذلك.

زيادة الضريبة على مايزنه الباوند الواحد من أوراق التبغ بمعل 3 شلن ومعدل 2 بنس على العلبة ذات العشرين سيجارة .

إعانة الخبز – إيقاف صرف إعانة الخبر التي تقدمها الحكومة للخبازين لتقليل أسعار الخبز ويعني هذا زيادة قدرها بنس ونصف على سعر رغيف الخبز البالغ وزنه باون وثلاثة أرباع ، وعليه توفير الخزينة من هذا الاجراء 12 مليون باون من شهر نيسان حتى نهاية العام .وبلغ $\frac{1}{2}$،23مليون باوند لكل سنة.

ضريبة الخمور – وهذه وسع مجال تطبيقها بغرضها على المشرروبات المعمولة من عصير التفاح وتلك المعمولة من عصير الكمثري والتي تحتوي على نسبة معينة من الكحول.

وأخيراً ، في مصروفات الحكومة لغرض توفير مالايقل عن 400 مليون باوند لهذه السنة [24].

أدت التدابير المالية والاقتصادية للحكومة البريطانية الى تلمس نتائجها قبل مضي عدة اشهر، فقد بدأ النشاط الصناعي في المملكة المتحدة خلال الربع الاول من عام 1956 على تحسن تدريجي بسيط ، فقد إرتفعت قيمة الصادرات 217 مليون باوند خلال شهر آذار، أي بزيادة 3 مليون ونصف باوند خلال شهر آذار وهو أعلى رقم سجل خلال تلك السنة منذ تشرين الاول 1955.

كما زادت نسبة المعدل الشهري لقيمة الصادرات أربعة ونصف بالمائة $\frac{1}{2}$،4% نسبة مثيلاتها للمدة نفسها من عام 1955 ونقصت نسبة المعدل الشهري لقيمة الواردات خلال الربع الاول من عام 1956 بمعدل 2% من ميثلاتها لنفس المدة من السنة السابقة ، إذ بلغت 328 مليون باوند[25].

أما قطاعات الصناعة في بريطانيا فقد طرأ عليها التغيير المالي كل حسب قيمته الانتاجية في المجتمع، فقد بلغ مجموع ماأستخرج من الفحم الحجري من المناجم العميقة 200، 420، 58 مليون طن وذلك خلال الاربع عشر إسبوعاً الاولى من عام 1956 تقابله 400، 445، 60 مليون طن لنفس الفترة من السنة الماضية ، كما بلغ مجموع ماأستورد من الفحم 800، 739 ، 1 مليون طن وذلك خلال الثلاثة عشر إسبوعاً الاولى من سنة 1956 يقابله 500، 696، 2 مليون طن خلال نفس الفترة من السنة الماضية . أما صناعة الحديد والفولاذ ، فقد أخذ إنتاج الفولاذ يزداد تدريجياً نتيجة الطلب عليه ، وأشارت الاحصاءات الرسمية على إن الانتاج الاسبوعي خلال شهر آذار 1956 قد بلغ 800 ، 425 طن وهي أعلى نسبة سجلت ، وهذا يعني إن المعدل السنوي للأنتاج قد بلغ 22,141,000 طن [26].

كل ماسبق ذكره كان أوجه مختلفة من الاقتصاد البريطاني خلال عام 1956 تم عرضه في وثائق السفارة بتقاريرها المرسلة من لندن الى وزارة الخارجية – كما ذكر سابقاً – ومن هذه المعلومات التي تدون بدقة عالية بشكل يومي وإسبوعي وشهري وبأحصاءات دقيقة ، يمكن تقييم الوضع الاقتصادي البريطاني المرتبط بالوضع الاقتصادي العالمي والذي يؤثر على السياسة بشكل مباشر وينعكس بشكل أو بأخر على دول المنطقة في الشرق الاوسط سواء كانت دول عربية أم غيرها .

الاوضاع السياسية البريطانية عام 1956:

أولت السفارة العراقية الجانب السياسي ، وماتم تدوينه في وثائقها بتقاريرها الدورية فهي من أهميةً يمكن الاعتماد عليه ، لأنها لاتمثل وجهة نظر كاتب معين أو مؤلف لكتاب أو صحفي في مجلة معينة ، بل هي تبليغ وتثبيت الاحداث والفعاليات السياسية كماهي، وكما تقع ، وعليه ياتي تحليل الواقع السياسي بشكل أقرب للموضوعية وأكثر دقة وبعيد عن وجهات النظر المختلفة للسياسيين والدول بشكل عام.

ففي سياق مصالح بريطانيا الاقليمية والدولية ، ذكرت الوثائق إن فشل محادثات سنغافورة [27] أعتبر من أهم حوادث شهر مايس بالنظر للأهمية التي علق الطرفان على نجاحها فقد كانت الرغبة متوفرة لدى الطرفين في الوصول الحاصل ، لكن تمسكها برأيهما حال دون ذلك رغم المحالاوت العديدة بذلت في هذا الشأن، ويعود ذلك الفشل الى رغبة بريطانيا في عدم ضياع سنغافورة لأهميتها الدولية لها ، وتمسك سنغافورة في الحصول الاستقلال الداخلي والسماح لبريطانيا بالتدخل شؤونها الداخلية في حالات الضرورة فقط [28].

يكمن إيعاز عدم إطمئنان بريطانيا باستقرار الوضع الداخلي في سنغافورة بما سيجلبه المستقبل من تطورات داخلية في أقصى الشرق من خلال تغلغل النفوذ الشيوعي فيها وعدم وجود حزب سياسي له أغلبية ساحقة، مما جعل بريطانيا تحاول عدم تقييد حريتها في التدخل فهي ترى في الدستور المقدم من قبل سنغافورة دستوراً حقق لشعبها حرية مطلقة في إدارة شؤونها الداخلية ومنحها مركزاً شبيهاً بمركز دول الكومنولث المستقلة ، بينما يرى السياسيون السنغافوريون إن تدخل بريطانيا وهيمنتها فيه ثلم للسيادة السياسية في سنغافورة وتدخل في حريتها وتقرير مصيرها.

أما مايخص المحادثات البريطانية الالمانية، فقد قدم الهرفون برتنانو [29] مع الهر هيلستن وزير الدولة للشؤون الخارجية الى لندن بتاريخ 1956/4/30 الى لندن بزيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام، أجري خلالها محادثات مع المسؤولين البريطانيين في القضايا التي تهم البلدين وتلك التي تهم العالم الغربي الحر الذي تعتبر المانيا نفسها جزءاً متمماً له، شملت المحادثات المشاكل الدولية في الشرق الاوسط والاقصى ، والتطورات الاخيرة في سياسة روسيا الخارجية والوحدة الاوربية، ووجوب إشراك بريطانيا فيه إشراكاً كلياً ، ومشاكل السلم في أوربا ، وتوحيد المانيا ، وتحقيق إتفاق شامل لنزع السلاح. عبر الوفد البريطاني عن وجهة نظر حكومته بوجوب توحيد المانيا في جو من الحرية والسلم الذي مازال غرضاً من أغراض الحكومة البريطانية الرئيسية، وإن تحقيق إتفاق شامل لنزع السلاح لايتم إلا إذا حلت جميع المشاكل السياسية القائمة، سواء في المانيا أو في أي محل آخر [30].

كانت وجهة نظر الطرفين واحدة في معظم القضايا ، عدا نفقات إدامة الجيش البريطاني الموجود في المانيا، فبينما يرى وفد المانيا عدم إستطاعة بلاده المساهمة في تلك النفقات في وقت تقوم هي ببناء قواتها العسكرية، يرى المسؤولون البريطانيون إن الواجب يحتم على المانيا تحمل تلك النفقات لأن نفقاتها العسكرية نظراً لقلة عدد جيشها في الوقت الحاضر أقل ممايجب أن تتحملة المانيا في الدفاع المشترك.

شغلت مباحثات نزع السلاح [31] جانباً مهماً من فقرات تقارير السفارة العراقية ، إذ أوردت نقاشات الاقترحات الثلاثة الرئيسية وهي (لاقتراح الفرنسي – الانكليزي) و(الاقتراح الروسي) و(الاقتراح الامريكي).

ففي مايخص الاقتراح الفرنسي – الانكليزي فقد تضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى : تأسيس هيئة للرقابة على القوة الجوية والارضية ، وإبقاء الاسلحة الاعتيادية والقوات المسلحة على ماأتفق عليه من تخفيض أعدادها ، وإيجاد لجنة من الهيئة المذكورة لمراقبة تحديد الانفجارات التجريبية للذرة.

المرحلة الثانية: تحديد الانفجارات التجريبية للذرة، وأيجادهيئة لمراقبة ذلك.

المرحلة الثالثة: منع الانفجارات التجريبية للذرة، ومنع إنشاء مصانع للاسلحة الذرية ، تخفيض الاسلحة الاعتيادية، ومنع الاسلحة الذرية منعاً باتاً . ويتوقف نجاح هذا الاقتراح على مقدار التقدم الذي يحرز في الاتفاقات السياسية [32].

نص الاقتراح الروسي في مباحثات نزع السلاح عام 1956 على تأسيس وكالة دولية للرقابة تشرف على تحديد الاسحلة الاعتيادية الى حجم الميزانيات العسكرية ، على أن تقدم الوكالة توصياتها الى مجلس الامن . فحص التصوير الجوي كوسيلة للمراقبة ، ضرورة إقامة منطقة أوربية لتحديد وتفتيش الاسلحة تشمل المانيا الشرقية والغربية [33] والدول المجاورة، وقف إتفاقات نزع السلاح المستقلة والانفجارات الذرية التجريبية، وتحديد الميزانيات العسكرية بـ15% وعليه تكون القوات العسكرية كمايلي:

الولايات المتحدة الامريكية ، روسيا (1,000,000 – 1,500,000) .

بريطانيا، فرنسا (650,000) لكل منهما

باقي الدول الموقعة (150,000 – 200,000) لكل منهما [34].

يلاحظ مما سبق إن الاقتراح الروسي يتفق في معظمه مع الاقتراح البريطاني والفرنسي لسنة 1952 الذي نال تأييد الولايات المتحدة الامريكية حينها .
من جانب آخر شمل الاقتراح الامريكي تكوين نظام رقابة للاسلحة الاعتيادية ليشمل التفتيش الجوي، وتكوين القوات العسكرية كمايلي :
الولايات المتحدة الامريكية ، روسيا ، الصين (2,500,000) لكل منهما
فرنسا إنكلترا (750,000) لكل منهما
باقي الدول الموقعة (500,000) لكل منهما
كحد أعلى إعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق بين الدول ، بشرط أن يخصص كل إنتاج ذري قادم تقوم به الدول للأغراض الرسمية فقط .
أكدت أمريكا وجوب إجراء مفاوضات نزع السلاح على نطاق واسع ، ووجوب حل القضايا السياسية المختلفة ، ومنها :
إتحاد المانيا بسلام وحرية.
إتحاد كوريا بنفس الشروط.
إتفاقات حول الشرق الاقصى.
إتفاقات حول الشرق الاوسط.
ومع كل ماسبق من مقترحات ولقاءات دولية ، إلا إن اللجنة الفرعية لم تتوصل الى حلول مرضية عندما أنهت إجتماعاتها عندما إنتهت الست أسابيع المقررة لها من قبل مجلس نزع السلاح التابع لهيئة الامم المتحدة [35].
حازت أخبار (إسرائيل) إهتماماً خاصاً في عرض الاحوال السياسية والمتغيرات الحاصلة في الوطن العربي وإرتباط ذلك بمخططات الدول الاستعمارية وتنامي مصالحها في المنطقة . ففي كتاب السفارة العراقية الموجه الى وزارة الخارجية في نيسان عام 1956 ، ذكر سيف الله خندان الوزير المفوض زيارة الدكتور فوكت مدير القسم الشرقي في وزارة الخارجية الالمانية بعد عودته من زيارة العراق والاقطار العربية الاخرى موضحاً في حديثه إهتمام العراق بالقضية الفلسطنية ومدها بكافة المساعدات وإعتباره قضيته ، وايضاً تم مناقشة إستقالة موشي شاريت [36] من وزراة الخارجية الاسرائيلية مؤكداً إن هذه الاستقالة ليست بالامر الهين أو البسيط، لاسيما إنه كان يشغل هذا المنصب منذ ما ولدت إسرائيل، فمال الظن الى إن هذه الاستقالة سوف يعقبها تبدل رئيس من سياسة إسرائيل الخارجية، وقد يؤدي ذلك الى تقارب قوي بين روسيا وإسرائيل وبالاخص إن إقصاء موشي شاريت المعروف بميولة الغربية ، وإسناد وزارة الخارجية الى مايرسن كوزير للخارجية والتي سبق لها أن أشغلت منصب السفير في موسكو والمعروفه بميولها الشرقية، مما يجعلهم يعتقدون إن بن غوريون [37] يريد السير وراء سياسة جديدة تهدف الى التقرب من الروس ولاسيما بعد أن لمس التقارب المصري الروسي وحصول مصر على الاسلحة،وتأييداً لهذا الرأي وجه رئيس حاخامي موسكو الدعوة الى الدكتور ناحوم كولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي لزيارة موسكو مع عدد آخر من الحاخامات الاعضاء في المؤتمر الصهيوني العالمي الذي أنعقد أخراً في القدس، والمؤكد إن تلك الدعوة لم توجه إلا بايعاز لسلطات الروسية ويمكن إعتبارها باردة جديدة وعلى إستئناف العلاقات الوطيدة بين روسيا وإسرائيل في محاولة

من روسيا لاتباع سياستها الجديدة الراوية الى التدخل في الشرط الاوسط ، وضمن إمكانياتها في الوصول الى المناطق العربية [38].

شاركت وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية التقارير السرية المرسلة من السفارة العراقية في لندن [39] وماضمته من حقائق جديدة مع السفارة العراقية في القاهرة حول المحاولات التي تقوم بها إسرائيل واليهودية العالمية للسيطرة على النفط العربي طمعاً في الفوائد التي تجنى من عوائد النفط على إسرائيل كجزء من منطقة الشرق الاوسط بدلاً من إقتصارها على البلاد المنتجة للنفط ، وذلك بأيجاد إتفاق بين الدول الكبرى لأقامة هيئة دولية للسيطرة على إنتاج وبيع النفط في الشرق الاوسط مستهدفة بذلك تدعيم الاقتصاد الاسرائيلي والقيام بتعويض وإسكان اللأجئين العرب من العوائد النفطية العربية دون ان تتحمل خزينة إسرائيل شيئاً ، الامر الذي يحتاج الى توحيد جهود الدول العربية لصد أي محاولة من هذا القبيل وإفساد الخطط راجين عرض الأمر على الامانة العامة لجامعة الدول العربية [40].

وفي سياق مشابه ، كتب السفير العراقي في لندن طارق العسكري الى وزارة الخارجية عن نشاطات الجنرال الاسرائيلي يادين، إذ نشرت جريدة المانجستر غرديان اليومية البريطانية The Manchester Guardian .UK الصادرة بتاريخ 1956/2/25 خبر المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال المذكور الزعيم الصهيوني المعروف وصل الى بريطانيا لغرض مناشدة يهود بريطانيا للوقوف بجانب إسرائيل في محنتها في الظروف الدقيقة من حياة دولة إسرائيل ، وقد لاقت دعوته هذه نجاحاً ملموساً ، إذ تمكن خلال بضعة أيام من جمع (720) ألف باوند إسترليني لغرض التسليح الاسرائيلي ، وادعى يادين إن الاستعدادات الحربية في إسرائيل تجري لجعل القوات المسلحة الاسرائيلية مستعدة لخوض المعارك الحربية فوراً.

أخذت الدعاية اليهودية في المملكة المتحدة التي تبناها يهود بريطانيا والحكومة الاسرائيلية تؤثر على الرأي العام البريطاني ، إذ ولدت تلك الدعاية صورة في المجتمع البريطاني بأن إسرائيل في موقف المدافع وإن العرب هم المعتدين ، لذا كانت أقلية صغيرة من تخالف هذا الرأي من البريطانيين ، ومن كان يرفع صوته ضد إسرائيل يعرض نفسه لتهجمات اليهود القائلة بأنه ضد السامية وإنه فاشستي وغيرها من النعوت التي تطلق لكل من لايساند اليهودية وبالمقابل لم يظهر أي مجهود للدول العربية لتفنيد أكاذيب اليهود والصهيونية فأدى الى إنتشار الدعاية اليهودية وتقلبها من قبل البريطانيين على ماهي عليه [41].

الخاتمة:

برهنت الوثائق في تدوين الاحداث التاريخية أهميتها بطرح أمثلةً من تقارير السفارة العراقية في بريطانيا عام 1956 والمرسلة الى وزارة الخارجية العراقية ، فعن طريق تدوين وقراءة وتحليل الاحداث الداخلية، الاقتصادية والسياسية لبريطانيا، وطبيعة تعاملها مع الازمة الاقتصادية التي مرت بها عام 1956، واالقرارات المتخذة بهذا الشأن، ونسب الضرائب المفروضه على الخدمات العامة، والمردود المالي لخزينة الدولة ، يمكن فهم السياسة الدولية لبريطانيا وطبيعة تعاملها مع مصالحها العالمية ودول المستعمرات وتأثير ذلك على الشرق الاوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص، وأيضا

تعاملها مع الدول الاوربيه ذاتها . اذ عرضت وثائق وزارة الخارجية على سبيل المثال المباحثات الالمانية البريطانية بشأن نزع السلاح وتحديد وتحجيم كمياته في القارة ومحاولة تحقيق عدالة في التوزيع العسكري لقوة وتسليح الجيوش الاوروبية. وجانبا آخر من جوانب المباحثات كانت مع وفد مثل سنغافورة المستعمرة البريطانية المهمة ومحاولتهم نيل الاستقلال التام عن بريطانيا سياسيا وأقتصاديا ، ومدى مماطلة الوفد البريطاني في تنفيذ تلك المطالبات، وهذا يعكس أهمية موقع سنغافورة كميناء اقتصادي مهم في الشرق ومصدر توريد أهم المواد الاولية كالقصدير والمطاط. كل تلك الاحداث يمكن تدوينها وتأريخها بالاعتماد على الوثائق سواء كانت عربية أم أجنبية ، فالكتابات التاريخية تقاس أصالتها بمدى استخدامها للوثائق كما ونوعا.

نستنتج مما سبق طبيعة السياسة البريطانية في التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي هو إنعكاس واضح للجانب السياسي، من خلال اصدار القوانين والانظمة التي توازن بين الموارد المتاحة داخليا ، وما تمتلكه من اسواق عالمية ومستعمرات تابعة مباشرة او بشكل غير مباشر لبريطانيا ، تساهم بشكل او بآخر في مجريات الحياة الاقتصادية البريطانية للقضاء على ظواهر الفقر والبطالة او الازمات الاقتصادية التي تمر بها .

الهوامش والمصادر

1. عبداللطيف زكي ابو هاشم ، الوثيقة وأثرها في كتابة التاريخ ، وزارة الاوقاف ، فلسطين، 2005 ،ص51.

2.حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، دار المعارف ، ط8 ، مصر، 2000، ص 30

3. تكونت الامبراطورية البريطانية من المملكة المتحدة وشمال ايرلندا ومستعمرات التاج والبلاد التي تحت الحماية أو الانتداب وإدارتها بيد وزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية أو البحرية ، وأمبراطورية الهند تحت إدارة وزارة الهند ، والدومينون وهي كندا وزيلند الجديدة وأستراليا وجنوب افريقيا وأيرلندا الحرة ونيوفوندلاند وروديسيا الجنوبية. حافظ عفيفي، الانجليز في بلادهم ، مط دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1935، ص407

4. Lawrence James: The Rise and Fall of the British Empire,vol 1.

5. أنتهت الحرب العالمية الثانية فشهدت السياسة الدولية ولوج متغيرات أضفت واقعا جديدا يختلف عن الفترة السابقة ، فقد أصبح الاتحاد السوفيتي بعد عام 1949 طوقا دوليا كبيرا يحسب له الحساب بعد أن أنتج السلاح الذري وظهرت الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى في السياسة الدولية. أما بريطانيا فقد أنهكت الحرب قوتها لذلك حلت الفترة بين 1946-1947 لتكون مراجعة الحساب حيث تفحص فيها البريطانيون تفحصا تاما أستراتيجيتهم الامبراطورية وأعادوا النظر فيها وكان يبدوا ان مفاهيم جديدة أخذت تسيطر على الموقف . خالد صبحي أحمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية 1945-1953، ط1، بغداد، 1986، ص118.

6. ابراهيم الراوي ، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ، ذكريات، مطبعة دار الكتب، ط2، بيروت، 1978، ص.63

7. الازمة الاقتصادية البريطانية: وهي الازمة التي حدثت نتيجة تأثر بريطانيا بالازمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في الولايات المتحدة الامريكية في فترة حكم رئيس الوزراء ستانلي بالدوين ، وقد عالجت بريطانيا تلك الظروف بأصدار عدة قوانين لرفع المستوى الاقتصادي للعمال والعاطلين وشريحة فقراء المجتمع ، ومن تلك القوانين قانون الحكومات المحلية The local Government act لسنة 1929 وصدور قانون لائحة معالجة البطالة The Unemployment Assistance Bord لرعاية الذين لم يشملهم قانون الضمان الاجتماعي لسنة 1911 وقد نجحت الحكومة في ذلك. طالب محيبس الوائلي، الاصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802-1946 ، مجلة كلية التربية، واسط ، ص.140

8. دار الكتب والوثائق، رقم الملف 311/5018 ،تقارير السفارة العراقية في لندن ، الدائرة السياسية ، الشعبة الغربية ، بغداد 1956/8/15 ، و2، ص2

9. المصدر نفسه، و2، ص2

10. د.ك.و. ، رقم الملف311/5018، المصدر السابق، و2، ص3؛ البير مابيلو ومارسيل ميلر، الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى، ترجمة محمد برجاوي، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1970، ص51

11. عبد العزيز عبد الكريم، الازمة كما يراها الاقتصاديون، مجلة الرسالة، مصر، لصاحبها أحمد حسن الزيات، السنة الثانية،ع 61، 1934/9/3

12. دار الكتب والوثائق، المصدر السابق،، و2، ص4

13. حافظ عفيفي، المصدر السابق، ص11

14. دول الكومنولث ، وهي رابطة الشعوب البريطانية commonwealth of nations ويرمز لها CN وهي عبارة عن أتحاد طوعي مكون من 52 دولة جميعها من ولايات الامبراطورية البريطانية سابقا بأستثناء موزمبيق وراوندا . ويقع مقر الكومنولث في قصر مارلبورو في لندن. Mcintyre.w.David .Britian and the creation of the commonwealth secretariat.journal of imperial and commonwealth history.january .2000.no;28.p135

15. منطقة الدولار: وهي الدول التي تربط عملتها بالدولار وتمثل 60% من سكان العالم وتسهم بنحو تلك النسبة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، وهي الدول التي أصبح الدولار لديها عملة الاحتياط الرئيسية بدل قاعدة الذهب كغطاء للعملة.

16. د.ك.و. ،ملف 113/5018 ، المصدر السابق، و2، ص5

17. مجلس العموم البريطاني ، House of commons of the United Kingdom ينتخب مجلس العموم بطريقة الاقتراع السري المباشر لأختيار الاعضاء الذين تستمر دورتهم خمسة سنوات ، ويرمز للعضو بالرمز MPS إختصارا لكلمة عضو البرلمان ، وكان مجلس العموم البريطاني أقل قوة من مجلس اللوردات وفقا لقانون البرلمان لعام 1911 ، ومنذ عام 1902 أصبح رئيس الوزراء ينتمي الى مجلس العموم وليس الى مجلس اللوردات كما كان معمولا به سابقا. بن يونس المرزوقي ، النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، كلية الحقوق ، وجدة، المغرب، دت،ص7

18. د.ك.و.، المصدر السابق، و2، ص7

19. د.ك.و. ، ملف رقم 311/5018، السفارة العراقية لندن، الى وزارة الخارجية العراقية ، تقرير شهر أيار 1956 ، كتاب رقم 845/33/4 ، في 1956/7/10 ، و4 ، ص15

20. د.ك.و. ، المصدر نفسه

21. د.ك.و. ، المصدر نفسه، و4، ص16 ؛ يرجع تاريخ تأسيس النقابات العمالية الى عام 1900 حين تكونت لجنة لتمثيل العمال في البرلمان ، فأنتخب في عام 1906 (26) من الاعضاء في تنظيمات خارج البرلمان تنوعوا في انتماءاتهم مثل حركة نقابات العمال المستقل وحركة نقابات العمال والاتحاد الماركسي الاشتراكي وغيرها ؛ فيليب بواريير ، نشأة حزب العمال البريطاني ، ترجمة محمد نبيل موسى ، مراجعة ابراهيم جمعة ، سلسلة أخترنا لك، العدد 146، القاهرة، 1966.

22. هارولد مكميلان : سياسي بريطاني من حزب المحافظين البريطاني (1894-1986) تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا 1957-1963 ، أصيب في مشاركته بمعركة السوم 1916 ، عمل بمنصب وزير الخارجية ووزير الخزانة بعد إستقالة إيدن عام 1957 . Richard Lamb .The Macmillan Years 1957-1963 .The Emerging Truth. London. 1995. P14 23. د.ك.و. ، المصدر السابق، و4، ص16

24. د.ك.و. ، المصدر السابق، كتاب رقم 766/32/3 ، في 19/ 6/ 1956 ، الى وزارة الخارجية العراقية، تقرير شهر نيسان 1956، و12 ، ص31

25. د.ك.و. ، المصدر نفسه ، و12 ، ص32

26. د.ك.و. ، المصدر نفسه، و12 ، ص33

27. د.ك.و. ، المصدر نفسه، و12، ص34

28. سنغافوره : جزيرة تقع جنوب شرق آسيا يفصلها عن ماليزيا مضيق جوهور، تأسست كمستعمرة تجارية بريطانية عام 1819 وأنظمت عام 1963 الى ماليزيا ، وبعد عامين إنسحبت وأعلنت أستقلالها ، أرتبطت ببريطانيا عند تأسيس شركة الهند الشرقية عام 1819 وعرفت كأهم ميناء تجاري عالمي لتصدير قصدير الملايو والمطاط ، تنافس عليها مع البريطانيين اليابانيون في معركة سنغافورة خلال الحرب العالمية الثانية ، سمحت الحكومة البريطانية لسنغافورة بأجراء أول أنتخابات عامه عام 1955 ، أعلنت أستقلالها عن بريطانيا من طرفها عام 1963 ونالت سلطتها رسميا في 9/ آب/ 1965 . لي كوان يو، تاريخ سنغافورة من العالم الثالث الى الاول، قصة سنغافورة 1965-2000 ، تعريب هشام الدجاني ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية، 1998.

29. د.ك.و. ، المصدر السابق، كتاب رقم 845/32/4 ، في 10/ 7/ 1956 ، و4، ص17

30. هاينريش فون برنتانو ، وهو أحد أعضاء الاتحاد الديمقراطي المسيحي CPU وعضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، شغل منصب وزير الخارجية من عام 1955-1961 ، توفي عام 1964.

31. د.ك.و. ، المصدر السابق، و4 ،ص19

32. مباحثات نزع السلاح : ترجع أصول هذه المباحثات الى مابعد الحرب العالمية الاولى ، والاتفاق على عقد مؤتمر لنزع السلاح في جنيف عام 1933 طالبت فيه المانيا بالتكافؤ العسكري وتحديد معدلات السلاح في جميع الدول الاوروبية مع مافرض عليها بعد مؤتمر فرساي عام 1919، دخلت الدول الاوروبية في سلسلة مفاوضات بسبب رفضها تخفيض التسليح وبالاخص بعد وصول هتلر لرئاسة الحزب النازي في المانيا. المكتبة الرقمية العالمية ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مؤتمر نزع السلاح ،جنيف WWW.WDL.ORG.1933

33.د.ك.و. ، المصدر السابق، و4 ،ص 20

34.المصدر نفسه، و4 ، ص21

35. د.ك.و. ، المصدر السابق، و4، ص22

36. سيتم الاشارة الى الكيان الصهيوني في فلسطين بأسم (اسرائيل) كما ورد في وثائق السفارة العراقيه في لندن ووثائق وزارة الخارجية العراقية.

37. موشي شاريت : وهو ثاني رئيس وزراء للكيان الصهيوني في فلسطين من عام 1953 -1955 ، يرجع أصله الى جمهورية أوكرانيا ، رسخ العلاقات الاسرائيلية مع بريطانيا وأعاد تنظيم الوكالة اليهودية العالمية التي أختير رئيسا لها عام 1960 وأول وزير خارجية لأسرائيل . موشي شاريت ، يوميات شخصية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، 1996، ص3-7.

38. بن غوريون ، ديفيد بن غوريون 1886/10/16-1972/12 أول رئيس وزراء لأسرائيل من أصول بولندية، هاجر الى فلسطين عام 1906 ، من رواد الحركة العمالية الصهيونية في مرحلة تأسيس أسرائيل التي قادها في حرب 1948 . دايفيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947-1949 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.

39. د.ك.و. ، ملف رقم 311/5018، السفارة العراقية، كتاب سري رقم 153/5/3 في 1956/6/23 ،الى وزارة الخارجية العراقية ، و6، ص24 ؛ فريدرك زريق ، الاهداف الصهيونية، مكتبة منير القادري، دمشق،دت، ص35.

40. د.ك.و. ، المصدر السابق، كتاب رقم 418/24/4 ، وكتاب رقم 433/24/4 ، وكتاب رقم 270/24/4 ، والمؤرخة في 19 و26 / نيسان/1956 ، من السفارة العراقية لندن، الى وزارة الخارجية العراقية.

41. د.ك.و. ، المصدر نفسه، كتاب سري رقم 19507 ، في 1956/7/7 ، من وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية، الى السفارة العراقية في القاهرة، و7، ص26

42. د.ك.و. ، المصدر نفسه، كتاب السفارة العراقية في لندن رقم 213/7/4 ، في 25/ 2 /1956، الى وزارة الخارجية العراقية، م/ الجنرال الاسرائيلي يادين، و29 ، ص76

المصادر :

الوثائق غير المنشورة

- دار الكتب والوثائق الوطنية

ملف رقم5018/ 311 ، من السفارة العراقية في لندن ، الى وزارة الخارجية العراقية

1. كتاب رقم 213/7/4، بتاريخ 1956/2/25
2. كتاب رقم 24/4/ 418، بتاريخ 1956/4/19
3. كتاب رقم 233/24/4، بتاريخ 1956/4/26
4. تقرير رقم 766/32/3، بتاريخ 1956/6/19
5. كتاب رقم 153/5/3، بتاريخ 1956/6/23
6. كتاب رقم 19507 ، بتاريخ 1956/7/7
7. كتاب رقم 845/33/4 ، بتاريخ 1956/7/10
8. تقرير رقم بلا ، بتاريخ 1956/8/15

الكتب العربية والمعربة :

1. ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ، ذكريات، مطبعة دار الكتب، ط2، بيروت ، 1978 .
2. البير مابيلو ومارسيل ميلر، الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ، ترجمة محمد برجاوي، مكتبة الفكر الجامعي ، بيروت، 1970
3. بن يونس المرزوقي ، النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، كلية الحقوق ، وجده ، المملكة المغربية،دت.
4. حافظ عفيفي، الانجليز بلادهم، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، 1935 .
5. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي ، دار المعارف،ط8، مصر،2000 .
6. خالد صبحي أحمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية 1945-1953 ، ط1، بغداد،1986 .
7. ديفيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947-1949، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1993.
8. طالب محيبس الوائلي، الاصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802-1946 ، مجلة كلية التربية -لارك،واسط، العدد 6، 2011 .
9. عبد اللطيف زكي أبو هاشم ، الوثيقة وأثرها في كتابة التاريخ ، وزارة الاوقاف ، فلسطين ،2005 .
10. فريدرك زريق، الاهداف الصهيونية ، مكتبة منير القادري ، دمشق، دت .
11. فيليب بواربير، نشأة حزب العمال البريطاني ، ترجمة محمد نبيل موسى ، مراجعة ابراهيم جمعة، سلسلة أخترنا لك، العدد 146 ، القاهرة ، 1966 .
12. لي كوان يو، تاريخ سنغافورة من العالم الثالث الى الاول ، قصة سنغافوره 1965-2000 ، تعريب هشام الدجاني ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية، 1998 .
13. موشي شاريت، يوميات شخصية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، بيروت،1996 .

الكتب الاجنبية :

1. Lawrence James , The Rise And Fall Of The British Empire ,Vol 1 .

2. Mcintyre .W.David, Britain And The Cretion Of The Commonwealth Secretariat, Jan 2000.

3. Richard Lamb, The Macmillan Years 1957-1963, The Emerging Truth ,London , 1995 .